

Distr.: General
13 October 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023

13/54 - حقوق الإنسان لكبار السن

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد التزام جميع الدول باحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحماتها والوفاء بها، وإذ يؤكد من جديد أيضاً ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،

وإذ يضع في اعتباره مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، والإعلان السياسي وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002، وجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرارات 182/65 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2010، و127/66 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2011، و164/70 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015، و131/75 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، و138/76 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2021، و190/77 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2022،

وإذ يشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تؤكد ضرورة كفالة عدم ترك أحد خلف الركب، مسلماً في هذا الصدد بما يقدمه كبار السن من مساهمة جوهرية في سير المجتمعات وفي تحقيق خطة عام 2030،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، 23/21 المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2012، و20/24 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2013، و5/33 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2016، و12/42 المؤرخ 26 أيلول/سبتمبر 2019، و3/48 المؤرخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021،



و4/51 المؤرخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وإلى سائر قرارات المجلس ذات الصلة، بما فيها القراران 18/39 المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2018، و7/44 المؤرخ 16 تموز/يوليه 2020،

وإن يسلم بعمل الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان وبعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، وبالإسهام والدعم اللذين قدمتهما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،

وإن يحيط علماً مع التقدير بتقرير الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان عن العنف الذي يُمارس ضد كبار السن وإساءة معاملتهم وإهمالهم⁽¹⁾،

وإن يلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن كبار السن، وإن يحيط علماً بالتقارير ذات الصلة المقدمة من جهات منها الخبرة المستقلة، والفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات، والمقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية،

وإن يسلم بأن كبار السن يواجهون عدداً من التحديات الخاصة في تمتعهم بحقوق الإنسان في مجالات منها منع العنف وسوء المعاملة والإهمال والحماية منها، والحماية الاجتماعية، والغذاء والسكن، والحق في العمل ودخول سوق العمل، والمساواة وعدم التمييز، وإمكانية اللجوء إلى العدالة، والتكنولوجيات الجديدة، والتعليم، والتدريب، والدعم الصحي، والرعاية والدعم في الأجل الطويل، والرعاية التلطيفية، والتعلم مدى الحياة، والمشاركة، وتسهيلات الحركة والوصول، والأجر المتساوي عن العمل المتساوي، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر،

وإن يشدد على أهمية التشجيع على إقامة مجتمعات وبيئات حاضنة للجميع ومواتية لكبار السن وعلى توفير طائفة من خدمات الدعم التي تحفظ كرامة كبار السن وتعزز اعتمادهم على أنفسهم واستقلالهم لكي يتمكنوا من البقاء في بيوتهم في كبرهم، مع مراعاة تفضيلاتهم الشخصية،

وإن يلاحظ أن التكنولوجيات الجديدة والناشئة والتكنولوجيا المساعدة يمكنها، وهي تحترم اعتماد كبار السن على أنفسهم، أن تتيح وتعزز إدماجهم ومشاركتهم وانخراطهم في جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما قد يسهم إسهاماً مهماً في منع العنف ضد كبار السن وإساءة معاملتهم وإهمالهم،

وإن يسلم بأن التمييز ضد كبار السن موقف متحيز ومنتشر على نطاق واسع ويشكل عامل خطر كبيراً لإساءة معاملة كبار السن، وبأن القوالب النمطية العمرية تؤدي دوراً رئيسياً في إدامة إساءة معاملة كبار السن، وكذلك في إعاقة حصولهم على الرعاية والدعم المناسبين ومشاركتهم الحرة والكاملة والنشطة والشاملة للجميع والمجدية في جميع عمليات صنع القرار العام، بما في ذلك وضع القوانين والسياسات وغيرها من التدابير للتصدي للعنف وسوء المعاملة، وإمكانية حصولهم على سبل الانتصاف والجبر،

وإن يسلم أيضاً بأن جميع أشكال العنف ضد كبار السن وإساءة معاملتهم وإهمالهم منتشرة في جميع أنحاء العالم، وأن العنف ضد كبار السن ازداد خلال الأزمات المستمرة مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والنزاعات المسلحة وتغير المناخ،

وإن يلاحظ بقلق أن العنف ضد كبار السن لا يزال مهملاً وأن الفهم المحدود لهذه الظاهرة تترتب عليه عواقب بعيدة المدى على السلامة العقلية والبدنية لملايين كبار السن في جميع أنحاء العالم،

وإن يلاحظ استنتاجات الخبيرة المستقلة ومفادها أن "معظم التعاريف تعترف بخمسة أشكال من إساءة معاملة كبار السن، وهي: (أ) الاعتداء البدني؛ و(ب) الإيذاء النفسي أو العاطفي؛ و(ج) الانتهاك الجنسي؛ و(د) الإيذاء المالي أو المادي؛ و(هـ) الإهمال"، وإن يلاحظ أيضاً أن "الخبيرة المستقلة تعترف بشكل آخر هو خطاب الكراهية الموجه إلى كبار السن"⁽²⁾،

وإن يؤكد أن التمييز ضد كبار السن والتمييز على أساس السن سببان جذريان للعنف ضد كبار السن وإساءة معاملتهم وإهمالهم وعائقان أمام مكافحة ذلك مكافحة فعالة،

وإن يلاحظ أن جميع أشكال العنف ضد كبار السن وإساءة معاملتهم وإهمالهم يمكن أن تحدث في جميع البيئات، بما في ذلك البيئات العامة والخاصة، وعلى شبكة الإنترنت أو خارجها،

وإن يشير بقلق إلى أن كيبيرات السن كثيراً ما يواجهن التمييز، بما في ذلك أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة، وأنهن معرضات بدرجة أكبر للعنف وسوء المعاملة والإهمال، الذي يفاقمه نوع جنسهن أو سنهن أو انتماؤهن العرقي أو إعاقتهن أو أي سبب آخر، ما يؤثر في تمتعهن بحقوق الإنسان،

وإن يلاحظ أن عدم وجود بيانات عن مدى انتشار إساءة معاملة كبار السن يؤدي إلى ثغرات كبيرة في منع انتهاكات حقوق الإنسان، وأن الأعداد الفعلية لكبار السن الذين يعانون من سوء المعاملة أو العنف يُفترض أنها أعلى كثيراً مما تظهره البيانات القائمة، وأن عدد الضحايا سيزداد سريعاً في المستقبل، بسبب شيخوخة سكان العالم، ما لم تُتخذ تدابير لمعالجة المشكلة بفعالية،

وإن يلاحظ أيضاً تجزؤ القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بكبار السن، وأنه لا توجد في الإطار الحالي لحقوق الإنسان أحكام محددة تتناول العنف ضد كبار السن وإساءة معاملتهم وإهمالهم، والمخاطر الفريدة التي يواجهها كبار السن، ولا سيما كيبيرات السن، الذين يعيشون في أوضاع هشّة،

وإن يحيط علماً مع التقدير بتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن المعايير والالتزامات المعيارية بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن⁽³⁾، وإن يلاحظ النتائج الواردة في التقرير بشأن الثغرات والقيود وأوجه القصور في الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان، وأن المفوضة السامية تؤكد في التقرير ضرورة التحرك سريعاً نحو وضع واعتماد إطار متماسك وشامل ومتكامل لحقوق الإنسان،

وإن يلاحظ مع التقدير عقد اجتماع لأصحاب المصلحة المتعددين يومي 29 و30 آب/أغسطس 2022، نوقش فيه تقرير المفوضة السامية عن المعايير والالتزامات المعيارية بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن، وإن يحيط علماً بالتقرير الموجز عن ذلك، الذي يتضمن توصيات بشأن سد الثغرات القائمة التي تؤثر سلباً على حياة كبار السن⁽⁴⁾،

وإن يحيط علماً مع التقدير بالمقرر 1/13 الذي اعتمده الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة في دورته الثالثة عشرة بشأن تحديد الثغرات المحتملة في حماية حقوق الإنسان لكبار السن

(2) المرجع نفسه، الفقرة 12.

(3) A/HRC/49/70.

(4) A/HRC/52/49.

وأفضل السبل لمعالجتها، وبطلبه إلى الميسرين المتشاركين تقديم توصيات حكومية دولية مقترحة بعد التفاوض عليها للنظر فيها في دورته الرابعة عشرة، في آذار/مارس 2024،

1- يدين بأشد العبارات الممكنة استمرار وانتشار جميع أشكال العنف ضد كبار السن وإساءة معاملتهم وإهمالهم في جميع أنحاء العالم، ويؤكد من جديد أنه ينبغي أن يكون باستطاعة جميع كبار السن العيش في مأمن من العنف وسوء المعاملة والإهمال؛

2- يعرب عن بالغ القلق لأن جميع أشكال التمييز والعنف ضد كبار السن تعطل تمتعهم تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لهم وتغوق مشاركتهم الكاملة والفعالة والمجدية في الحياة العامة والخاصة؛

3- يسلم بأن التحديات المتعلقة بتمتع كبار السن بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في مجالات من بينها منع العنف وسوء المعاملة والإهمال والحماية منها، والحماية الاجتماعية، والغذاء والسكن، والحق في العمل والدخول إلى سوق العمل، والمساواة وعدم التمييز، وإمكانية اللجوء إلى العدالة، والتكنولوجيات الجديدة، والتعليم، والتدريب، والدعم الصحي، والرعاية والدعم في الأجل الطويل، والرعاية التلطيفية، والتعلم مدى الحياة، والمشاركة، وتسهيلات الحركة والوصول، والأجر المتساوي عن العمل المتساوي، ومعالجة هذه التحديات إنما تتطلب تحليلاً متعمقاً واتخاذ إجراءات مناسبة؛

4- يهيب بجميع الدول أن تحظر جميع أشكال التمييز ضد كبار السن وأن تعتمد وتنفذ سياسات واستراتيجيات وخطط عمل وتشريعات ولوائح وطنية غير تمييزية، بما في ذلك في التصدي للعنف وسوء المعاملة والإهمال، وأن تعزز وتضمن الأعمال التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكبار السن في مجالات منها التوظيف، والحماية الاجتماعية، والسكن، والتعليم والتدريب، والحصول على التكنولوجيات، وتوفير الخدمات المالية والاجتماعية والرعاية الصحية والدعم الطويل الأجل وخدمات الرعاية التلطيفية، مع توخي استشارة كبار السن أنفسهم ومشاركتهم هم والمنظمات التي تمثلهم بصورة منهجية؛

5- يهيب بجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والقطاع الخاص، أن يكافحوا التمييز ضد كبار السن بوصفه سبباً جذرياً للعنف وسوء المعاملة والإهمال، وأن يقضوا على العنف وسوء المعاملة والإهمال بجميع أشكالها، وأن يعتمدوا نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في جميع البرامج والحملات والأنشطة المتعلقة بالشيخوخة وكبار السن؛

6- يهيب بجميع الدول أن تنتشئ آليات جبر فعالة و/أو أن تعززها وأن تكفل إمكانية اللجوء إلى العدالة، على قدم المساواة مع الآخرين، لجميع كبار السن الذين يقعون ضحايا للعنف وسوء المعاملة والإهمال والناجين منها، وكبار السن الذين يتعرضون للتمييز على أساس السن أو نوع الجنس أو العرق أو الإعاقة أو لأسباب أخرى، بما في ذلك المساعدة والدعم القانونيان، وكذلك الإجراءات القانونية الميسرة والمراعية للعمر؛

7- يهيب أيضاً بجميع الدول أن تتخذ تدابير لإنهاء الوعي في المجتمع، بما في ذلك لدى الموظفين العموميين والقطاع الخاص وكبار السن أنفسهم، بما يعنيه العنف ضد كبار السن وإساءة معاملتهم وإهمالهم وبما يترتب على ذلك من عواقب، وبالأحكام القانونية المعمول بها وسبل الانتصاف القضائي المتاحة؛

8- يهيب بالدول أن تقوم، حسب الاقتضاء، بجمع وتحليل بيانات مصنفة حسب السن ونوع الجنس والإعاقة والوضع العائلي ومنطقة الإقامة وغيرها من المعايير ذات الصلة، بغية تحديد أشكال

عدم المساواة والأنماط التمييزية، بما فيها جوانب التمييز الهيكلية، وإبرازها، وبغية تحليل فعالية التدابير المتخذة لتعزيز المساواة، وتوفير معلومات عن جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال وأسبابها الجذرية، بما في ذلك التمييز على أساس السن والتمييز، بما فيها أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة؛

9- يدعو الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان إلى مواصلة التوعية في تقاريرها السنوية بالتحديات التي يواجهها كبار السن في أعمال حقوق الإنسان الواجبة لهم؛

10- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد اجتماعاً لخبراء حقوق الإنسان، يكون متاحاً تماماً للأشخاص ذوي الإعاقة، بمشاركة الخبرة المستقلة وخبراء ممثلين للدول الأعضاء، وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، والآليات الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، وبمشاركة كبار السن والمنظمات التي تمثلهم مشاركةً مجدية وفعالة، ومناقشة التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعنف ضد كبار السن وإساءة معاملتهم وإهمالهم في جميع الأوساط ووضع توصيات بشأنها، وإعداد تقرير موجز متاح في أشكال يسهل الاطلاع عليها، بما في ذلك بلغة مبسطة وصيغة سهلة القراءة، ويتضمن استنتاجات الاجتماع وتوصياته، وتقديم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان بحلول موعد انعقاد دورته السابعة والخمسين.

الجلسة 46

11 تشرين الأول/أكتوبر 2023

[اعتُمد بدون تصويت.]